ان عموم ما في قوله ما دونه اي الي اي مرتبه دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرنا من
الطرف الاعلى والمراتب المتوسطه انه اذا غير الكلام دونه التحق بل الي مرتبه دونه بحيث يكون
دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التغيير الي ما دونه علة للالتحاق والاسفل هو الذي
يكون التغيير الي ما دونه علة للالتحاق واما غيره من الاوسط والاعلى فلا اذ ينفك التغيير الي ما
دونهما عن الالتحاق كما اذا لم يكن ما دونهما دون الاسفل نعم قد يجتمع التغيير الي ما دونهما مع ما هو
علة للالتحاق وهو التغيير الي ما دون الاسفل ومجرد الاجتماع مع العلة لا يوجب العلية
لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفه نقل عنه رحمه الله في الحواشي ان المراد صفه يتسم بها في العرف
فلا يقال عرفا مجنس ومرصع ومطبق لمن يتكلم بما فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال عرفا
بليغ فصيح للمتكلم فاندفع ما قيل وصف من صدر عنه التجنيس بالمجنس ضروري الصحة كما ان
انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة الكلام ان تحسينها الكلام يتوقف
على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون فيه وجوه
محسنة فيد ورتما يمنع ذلك بناء على انها لا يعتبر اذا لم يصدر عن البليغ كما ان خواص التراكيب كذلك
قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ الظ يصدق على ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدح والذم او الشكر والشكاية او في نوعين او انواع
منها ولا يقتدر بها عن تاليف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست
ببلاغة المتكلم فالتعريف غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية ومن ان يقال الاعرف في فصاحة
المتكلم سابقا بملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح عرف
ان المراد بما ذكر في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ الدال
على كل ما يدخل تحت قصده من المعنى في المركب قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها
انما جعل الامرين مرجع بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين لبلاغته ايضا
تنبيها على ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام لان

لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما فلو اطلق البلاغة بحيث
يتناول البلاغتين او صرح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف المتكلم عليهما لا لاجل بلاغة الكلام
بل لاجل امر آخر قوله اي ما يحصل ان يحصل له المرجع يستعمل مصدرا بمعنى الرجوع وان كان على
الشذوذ لان القياس فتح العين والمصدر قد يكون بمعنى المفعول اي المرجوع اليه على الحذف والايصال
ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينه وبين المصدر بمعنى المفعول فنقول
على الاول مرجع الجود الي الغني اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود هو الغني اي موضع رجوعه
ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدرا بمعنى المفعول اي المرجوع اليه للجود هو الغني وما ذكره رحمه الله
من التفسير اي ما يجب ان تحصل له انما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى
الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر بهذا المعنى بل يتعين في اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول
واللام في ذلك بيتين لوضوح المقصود قوله الى الاحتراز عن الخطا كانه اراد به عدم الخطا
عن قصد على ان يكون القصد قيدا للنفي لا للمنفي فصح قوله والا لربما لانه على تقدير انتفاء
عدم الخطا عن قصد ربما يكون خطاء وربما لا يكون خطا لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد
وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلوجود الخطا واما الثاني فلانتفاء القصد
فاندفع بانه يتوهم انه ان اراد بالاحتراز عن الخطا ان لا يخطا فلا وجه لادراج ربما لانه
على تقدير انتفاء عدم الخطا يقطع بوجود الخطا فلا وجه لادراج في ربما الدال على انه
قد يكون خطا وان اراد محافظ نفسه عن الخطا فاما ان يشترط فيها عدم الخطا فلا حاجة
الى المحافظ لانه يكفي لوجود البلاغة عدم الخطا واما ان لا يشترط فلا اعتداد بمجرد المحافظ
بدون عدم الخطا كيف والبلاغة يوجد مع عدم هذه المحافظ بان لا يخطا بدون المحافظ
وبعدم مع وجودها بان الخطا مع المحافظ سعي شيء وهو انه لما اريد بالاحتراز عن الخطا عدم
الخطا عن قصد فقوله والا يتناول الامرين وجود الخطا وعدم الخطا لا عن قصد وعلى
التقديرين ينتفي البلاغة فما وجه الاقتصار

Copyright © King Saud University